

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة مساهمي بنك الخليج المتحد ش.م.ب

إجراءات تدقيق تكون مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وعن أداؤها المالي وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أمور تنظيمية أخرى

كما نؤكد إن البنك، في رأينا، يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد، وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصري.

مارنست موينج

١١ فبراير ٢٠٠٧
النامة، مملكة البحرين

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الخليج المتحد ش.م.ب. («البنك») والشركات التابعة له (المشار إليها معاً بالمجموعة) والتي تشمل الميزانية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات في الحقوق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هو من مسؤولية مجلس الإدارة، تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة أختلاس أو خطأ، واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإعداد تقديرات محاسبية تكون معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية المعنية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة، إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقدير المدققين، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للقوائم المالية الموحدة، سواء نتيجة أختلاس أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم